

## دراسة فاعلية تفويض العمالة في صناعة الضيافة في مصر - دراسة ميدانية بالتطبيق على فنادق الخمسة نجوم في شرم الشيخ

يعي زكريا السيد - حازم توفيق حليم - عبد الرحمن عبد الفتاح محمد - سعيد سلامة إبراهيم.

كلية السياحة والفنادق - جامعة قناة السويس

### ملخص الدراسة

بعد مفهوم تفويض العمالة أحد التقنيات الإدارية التي انتشر استخدامها مؤخرًا كوسيلة للتعامل مع متطلبات واحتياجات العمل العالمية وأسلوب لتفعيل الخطط الإدارية والنواحي التنظيمية بشكل عام وبقطاع السياحة بشكل خاص. وبهدف البحث إلى دراسة مدى فاعلية تفويض العمالة في صناعة الضيافة في مصر مع وضع منهجية واضحة حول طرق التدريب وأدوات تقييم فاعلية التفويض المنووح للعاملين. أوضحت الدراسة عدم فاعلية تفويض العمالة كمفهوم في صناعة الضيافة، كما ثبتت الدراسة محدودية طرق تدريب العاملين على تطبيق ذلك المفهوم. لذا تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن تطبيقها لزيادة فاعلية تفويض العمالة وتعظيم فوائد تطبيقه في الفنادق المصرية.

### **الدراسات السابقة**

بعد مفهوم تفويض العمالة أحد التقنيات الإدارية التي انتشر استخدامها مؤخرًا كوسيلة للتعامل مع متطلبات واحتياجات العمل العالمية وأسلوب لتفعيل الخطط الإدارية والنواحي التنظيمية. ويرجع Black and Porter (٢٠٠٠) الاتجاه لتفويض العاملين في صناعة الضيافة إلى رغبة الفنادق في التوجه للعملاء بشكل أكبر وسرعة الاستجابة لمتطلباتهم واحتياجاتهم.

وتتعدد تعريفات التفويض وفقاً للعلم الذي يتناوله والهدف المرجو منه حيث يعرف Dessler (٢٠٠٤) تفويض السلطة للعاملين بأنه "إعطاء الصد الأول من العاملين درجة من التحكم والمسؤولية في الأعمال التي توكل إليهم وتمكنهم من استخدام السلطة المناسبة لجعل أعمالهم أكثر فاعلية". بينما Luthans (٢٠٠٢) تفويض السلطة للعاملين بأنه "اللامركزية في اتخاذ القرار وإعطاء العاملين سلطة اتخاذ القرار في منطقة عملهم بدون موافقة إشرافية من الإدارة أو إذن مع تحمل نتائج مسؤولية تلك القرارات". ويوضح على (٢٠٠٥) أن هناك بعض المظاهر والأنماط الرئيسية التي يتمثل فيها التفويض وهي تفويض العاملين من خلال المشاركة، تفويض العاملين من خلال الارتباط ببيئة العمل، تفويض العاملين من خلال زيادة الالتزام، تفويض العاملين من خلال تسريح البيكيل الإداري.

هذا وحدد Yip (٢٠٠٠) بعض الشروط الهامة لضمان فاعلية التفويض المنووح للعاملين في تحديد مفهوم التفويض ومدى السلطات المنوحة للعاملين مع التكافؤ بين السلطات والمسؤوليات ووضوح الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال التفويض، تدريب العاملين على هذا المفهوم وتعزيز أساليب الاتصال بين العاملين والمدراء مع إجراء التعديلات اللازمة في الهياكل الإدارية وأنظمة وسياسات العمل مع تحديد أسلوب تقييم السلطات المفوضة للعاملين.

ويوضح DuBrin (٢٠٠٦) أن دور الإدارة لتعزيز تفويض العاملين يتمثل في تحديد الأعمال والواجبات للأفراد المناسبين، تفويض الأعمال كلها كاملة، تقديم النصائح والتوجيهات عند الحاجة، الحصول على التغذية العكسية حول المهام التي تم

تفويضها بشكل مستمر، الثقة في قدرات العاملين، استمرار توقع مستوى عال من الأداء مع إعطاء العاملين الحرية والاستقلالية للتأدية وظائفهم (Littrell, ٢٠٠٧).

ويشير Davison and Martinsons (٢٠٠٢) إلى أن التحفيز يعد عنصرًا أساسياً لتقبل العاملين لمزيد من المسؤوليات والسلطات وضمان فاعلية التفويض المنووح للعاملين. كما يوضح المرسي (٢٠٠٣) أن تفويض مزيد من السلطات للعاملين يعد أحد مبادئ سياسة الجودة الشاملة التي تهدف إلى تحقيق التميز في أداء المنظمة ككل والعمل على التحسين المستمر للمنشأة.

ويرى أفندي (٢٠٠٣) أن العمل بأسلوب فرق العمل يساعد في تحسين فاعلية المهام المفوضة، توقع المشكلات قبل حدوثها، تقديم حلول مبتكرة، تحسين مستوى ونوعية القرارات ويوضح أيضًا أن هناك العديد من الأنماط وهي فرق عمل المهام الكبيرة، فرق عمل المهام المحددة، فرق عمل دوائر الجودة، فرق العمل الموجهة ذاتية، فرق عمل الإدارة الذاتية.

هذا ويفوكد Neher and Natale (١٩٩٧) أن التدريب يعد عنصرًا أساسياً لتطبيق مهارات التفويض للعاملين. ويضيف Cacioppe (١٩٩٨) أن التدريب يعمل على زيادة معرفة العاملين لكيفية استخدامهم للسلطة المضافة إليهم وأداء الأعمال المفوضة إليهم، تتميم المعرفة والمعلومات لدى المتدرب للوصول إلى درجة من الفهم المشترك بين العاملين والإدارة على أساس تطبيق سياسة التفويض داخل المنشأة (Klagge, ١٩٩٨).

وقد أوضح شحادة وآخرون (٢٠٠٠) أن تدريب العاملين على التفويض له العديد من الفوائد التي تعود على كل من العاملين، المنشأة، العملاء إذ يعمل على ربط أهداف العاملين بأهداف المنشأة، ترشيد القرارات وزيادة الإنتاجية. ويضاف إلى ما سبق (بروكس، ٢٠٠٠) تحسين معدلات رضا العملاء، الخدمة الفندقية المقدمة وتقديم مستوى أفضل من الجودة وتحسين العلاقة بين العاملين والنزلاء.

ويبين توفيق (٢٠٠٤) بعض المعوقات التي تحد من فاعلية التدريب وتتمثل في الاعتماد على أسلوب التعليم "التدريس" أكثر

وضع أو تحديد تعريف محدد وواضح للتقويض، الثاني اختلاف نوع الخدمة المقدمة والثالث اختلاف السياسة الإدارية المتبعة في العديد من منشآت الضيافة مع عدم تحديد المدراء لمدى الفوائد المتوقعة الحصول عليها من التقويض.

#### منهجية البحث

تم الإستعانة بأهم آراء الباحثين والعلماء المنصورة بالكتب والتقارير والدوريات العلمية حول مفهوم تقويض العمالة والفوائد والمعوقات التي تحد من تقويض مزيد من السلطات للعاملين مع توضيح أساليب التدريب المتبعة لتطبيق هذا المبدأ في الإدارة الفندقية، أدوات تقييم فاعلية التقويض الممنوح للعاملين.

وتم إجراء البحث الميداني من خلال تحديد مجتمع البحث المتمثل في مدينة شرم الشيخ وذلك لاعتبارها أكبر تجمع لفنادق الخمس نجوم (٥٣٥٪ من إجمالي الخمس نجوم، ٣٩٪ من إجمالي الغرف الفندقية لفنادق الخمس نجوم بجمهورية مصر العربية) بالإضافة إلى تنوع السلاسل الفندقية بها، وتم تحديد الدرجة السياحية للفنادق وهي الخمسة نجوم لسعيها الدائم لتحسين جودة الخدمات المقدمة، القدرة على التعامل مع التنافس المتنامي بين الفنادق والإسراع في اتخاذ القرارات لزيادة رضا العملاء. تم اختيار ٢٥ فندقاً ومنتجعاً كعينة عشوائية بسيطة، إلا أن هناك ٤ فنادق لم يكن لديهم الرغبة في الاشتراك لأسباب خاصة بسياسة فنادقهم. وبعد استبعاد الفنادق التي لم تشارك في إتمام هذه الدراسة العملية أصبح إجمالي الفنادق المشاركة (٢١) فندقاً ومنتجعاً وهم كالتالي (إبروتيل بالاس - اوريتال - بيراميزا - تروبيوتل نعمة باي - جراند آزور - جراند روتانا - جولي فيل مويفيك الجولف - حياة ريجنسي - راديسون ساس - سافوى - سونستا - شيراتون - صن رايز إيلاند فيو - كراون بلازا - كونراد كونكورد السلام - كيروسيز ثرى كورنرز - لا جونا فيستا - ماريوت - نوفوتيل - هيلتون دريمز). تم تصميم نموذج مكون من مجموعتين من الأسئلة، اشتملت كل مجموعة على هدف من أهداف البحث وإجراء المقابلة الشخصية Structured depth face to face interview format مع مدراء المكاتب الأمامية، الأغذية والمشروبات، الإشراف الداخلي للوقوف على مدى فاعلية السلطات المفروضة للعاملين، وكذلك مدراء التدريب، شئون العاملين لتحديد أساليب التدريب المتبعة وأساليب تقييم فاعلية السلطات المفروضة للعاملين، إلى جانب تصميم استئمار استبيان للعاملين أصحاب الاتصال المباشر مع العملاء.

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المدراء عن طريق مقارنة نتائج إجابات المدراء مع الدراسات السابقة ومقارنة نتائج إجابات مدراء العينة بأهم ما ورد من آراء في الدراسات السابقة، مع عرض أهم آراء مدراء العينة في كل مجموعة، كما تم تحليل البيانات الخاصة بالعاملين باستخدام برنامج SAS للتحليل الإحصائي (Statistical Analyses Software) مع استخدام التكرارات والنسبة المئوية وحساب قيمة Chi-Square لعناصر الاستبيان ومدى معنوياتها، مما ساعد على الوصول إلى نتائج البحث.

من الاعتماد على الأساليب التدريبية، أتباع المفاهيم التقليدية عند التخطيط للتدريب وعدم مواكبة الأنشطة التدريبية للتطوير الهائل الذي حدث في السنوات الأخيرة.

هذا ووضع Cacioppe (١٩٩٨) نموذجاً للتدريب يلائم مبدأ التقويض في صناعة الضيافة للعاملين والمدراء من خلال التعريف بمفهوم التقويض وأشكاله وأساليبه، توضيح أساليب وطرق تقديم الخدمة في أوقات الذروة، وتعريف المدراء بأساليب السيطرة على المخاطر الناتجة عن سلوك العاملين نتيجة تغير المفاهيم مع وضع بعض الخطوات الإرشادية لهم، التعرف على المشكلات التي تواجه العاملين، إيجاد الحلول لها، إضافة إلى توضيح أساليب اعتذار العاملين للنزلاء في حالة عدم المقدرة لتلبية رغباتهم وأخيراً طريقة تسليم السلطة للإدارة العليا في حالة تعدى نطاق سلطة العاملين في حل مشكلات النزلاء.

ويوضح Nesan and Holt (٢٠٠٢) أن الطريقة المثلثي لتدريب العاملين على تقويض السلطة تحتاج إلى توفر نوعين من المعلومات الأول منها توفر معلومات عن المنشأة والمهمة المطلوب إنجازها والثاني توفر معلومات عن مستوى الأداء الواجب الالتزام به لإنجاز تلك المهمة، إلى جانب زيادةوعي العاملين بأهمية التقويض من خلال النشرات الداخلية.

ويشير Smith (١٩٩٩)، Hall (١٩٩٩) إلى ضرورة تقييم فاعلية التقويض الممنوح للعاملين وذلك لتحديد مدى مرؤنة القرارات المنفذة، تأثير العاملين في مجريات الأمور وتأثيرهم في المهام المفروضة إليهم.

هذا وقد أوضح Matthews et al. (٢٠٠٢) عدم وضع المتخصصين والباحثين أي معايير يمكن من خلالها تحديد مدى جودة التقويض وفعاليته. إلا أن Melhem (٢٠٠٤) كان له رأى آخر هو "يمكن قياس فاعلية تقويض العاملين من خلال تحديد تأثير التقويض الممنوح للعاملين على زيادة رضا العملاء ولائهم للمنظمة".

هذا بينما يظهر Yagil and Gal (٢٠٠٢) أنه يمكن قياس مدى فاعلية التقويض الممنوح للعاملين من خلال أربعة عناصر وهي مدى استعمال الإدارة والمدراء إلى أفكار واقتراحات العاملين، مدى الاستفادة من اقتراحات العاملين في القرارات التي تؤثر على مسار العمل، إعطاء الفرصة للعاملين لإبداء آرائهم، سياسة الإدارة تجاه كافة أفكار العاملين حتى التي تختلف مع خطط العمل.

في حين أوضح Ugboro and Obeng (٢٠٠٠)، Robbins et al. (٢٠٠٢) أن قياس فاعلية التقويض الممنوح للعاملين يمكن إدراكتها من خلال درجة سيطرة العاملين على مجريات الأمور والحرية التي يشعر بها الفرد في اختيار طرق تنفيذ مهام عمله، قدرة الفرد على إنجاح مهام عمله، إدراك الفرد بقيمة المهام التي يؤديها بالنسبة له وللآخرين داخل المنشأة، والتأثير على القرارات التي يتم اتخاذها.

هذا ويشير Lashley (٢٠٠١) إلى أن هناك بعض المعوقات لتقدير فاعلية تقويض العاملين وتمثل في عده محاور، الأول عدم

### النتائج والمناقشة:

أختلف مدراء العينة في تحديد مفهوم تقويض العمالة حيث أشار ٤٢٤٪ من مدراء العينة إلى إعطاء جزء من الصالحيات والسلطات للعاملين الأقرب إلى المشكلات لاتخاذ قرارات محددة في مواقف معينة مع الرقابة على تصرفاتهم وسلوكياتهم. وعرف ٩٪ من مدراء العينة تقويض العمالة بأنه القدرة على اتخاذ العاملين للقرار دون الرجوع للمدير مع توفير المعلومات والتدريب مع تحمل كافة العواقب المتعلقة بكل قرار. في حين أشار ١٤٪ من مدراء العينة إلى أن تقويض العمالة هو تشجيع العاملين على إتمام بعض الأمور التي لا تتحمل التأخير وتلك بتوفير سقف من الحرية بين المدير والعاملين. وأفاد ٩٪ من المدراء باعطاء جزء من المهام التي يقوم بها المدير للعاملين بما يتناسب مع إمكانياتهم وقدراته. وأوضح ٤٪ من مدراء العينة أنه يسمح للعاملين في المستوى الأدنى من الإدارة باتخاذ قرارات متعلقة بمشكلات العملاء لزيادة معدل رضاهem. بينما أشار ٣٠٪ من المدراء إلى أن تقويض العمالة هو السماح للعاملين باتخاذ قرارات في بعض المواقف في جزئية معينة أعلى من سلطاتهم في حالة عدم وجود المدير وطبقاً للتعليمات.

كما أوضح ٤٪ من مدراء العينة أنه يتم مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات عن طريق استطلاع آرائهم حول سياسة الفندق بواسطة استبيانات استبيان توزع عليهم لمعرفة آرائهم عن ما يتعلق بالعاملين من شكاوى وسياسة الفندقة في حل مشكلات العملاء. هذا في حين أشار ٢٩٪ من المدراء أن المشاركة تتمثل في اشتراك العاملين في الاجتماعات الدورية التي تعقد بين العاملين والمدراء. وأفاد ٣٨٪ من مدراء العينة أن حجم مشاركة العاملين يتمثل في حل الأمور البسيطة. وحدد ٥٪ من مدراء العينة أن مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وحل مشكلات النزلاء تتم عن طريق تقديم اقتراحات العاملين في صندوق الاقتراحات. هذا بينما أفاد ٤٪ من مدراء العينة بعد مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات أو حل مشكلات العملاء. وأختلف مدراء العينة فيما إذا كانت تلك الصالحيات تمنع للعاملين بشكل مستمر ويسيرة واضحة أم تبعاً للمواقف والمشكلات التي يتعرض لها الموظف، حيث أفاد ١٩٪ من المدراء أن تقويض العاملين يعد عملية مستمرة وسياسة محددة. كما حدد ٥٧٪ من وفيما يلي ملخص النسب المئوية لأهم آراء المدراء في المجموعة الأولى من الأسئلة.

العنصر	النسبة المئوية
١ - مفهوم تقويض العمالة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>٤٢٤٪ أفادوا باعطاء جزء من الصالحيات للعاملين الأقرب إلى المشكلات مع الرقابة على تصرفاتهم.</li> <li>٩٪ أشاروا إلى اتخاذ العاملين للقرار دون الرجوع للمدير مع توفير مصادر المعلومات.</li> </ul>
٢ - مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.	<ul style="list-style-type: none"> <li>١٤٪ أشاروا إلى تشجيع العاملين على إتمام الأمور التي لا تستدعي تأخيراً.</li> <li>٩٪ أشاروا إلى إعطاء العاملين جزء من مهام المدير بما يتناسب مع إمكانياتهم.</li> <li>١٤٪ أشاروا بالسماح للمستوى الأدنى من الإدارة باتخاذ قرارات متعلقة بمشكلات العملاء لزيادة معدل رضاهem.</li> <li>٣٠٪ أفادوا بأنه السماح للعاملين باتخاذ قرارات في حالة عدم وجود المدير.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>٠ أفادوا بأنه يتم مشاركة العاملين من خلال الاجتماعات الدورية.</li> <li>٠ أفادوا بمشاركة العاملين في حل مشكلات العملاء في الأمور البسيطة.</li> <li>٠ أفادوا بمشاركة العاملين من خلال تقديم الأفكار لصندوق الاقتراحات.</li> <li>٠ أفادوا بعدم مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات أو حل مشكلات العملاء.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>٠ أفادوا بمنع العاملين بعض السلطات على الأعمال الروتينية بشكل مستمر وبسياسة محددة.</li> <li>٠ أشاروا إلى منح العاملين بعض السلطات على الأعمال الروتينية تبعاً لمواقف معينة وفي حدود قدرة الموظف.</li> <li>٠ أفادوا باقتصرار دور العاملين على تنفيذ تعليمات المدراء.</li> </ul>	٣ - تقويض سلطة اتخاذ القرار للصوف الأرلي من العاملين.
<ul style="list-style-type: none"> <li>٠ أفادوا عنصر الخبرة والمعلومات عن سياسة الفندق.</li> <li>٠ فادوا إلى أن يكون صاحب شخصية قيادية.</li> <li>٠ أفادوا بالثقة المتبادلة بين المدير والعاملين.</li> <li>٠ أفادوا بارتفاع المستوى التعليمي وتوازن اللغة.</li> <li>٠ أشاروا إلى عدم وجود سياسة محددة لتقويض العاملين.</li> <li>٠ في حين أفاد ٤٨% بالتأثير الإيجابي للتقويض على كفاءة أداء العاملين.</li> </ul>	٤ - مواصفات اختيار العاملين المفوضة إليهم السلطة ٥ - وجود سياسة محددة لتقويض العاملين وتأثير التقويض على كفاءة العمل الأصلي.
<ul style="list-style-type: none"> <li>٠ أفادوا بالتأثير السلبي للتقويض على أداء العاملين.</li> <li>٠ أشاروا إلى توفير برامج لتدريب العاملين والمدراء وتوسيعهم بأهمية التدريب.</li> <li>٠ أفادوا بتغيير سياسة الإدارة والتزامها بتطبيق التقويض.</li> <li>٠ أشاروا إلى إمداد العاملين بالمعلومات مع تنوع قنوات الاتصال بين العاملين والمدراء.</li> </ul>	٦ - دور الإدارة لتعزيز تقويض العاملين.

السابقة ومدى قدرته على الاستجابة لطرق التدريب المختلفة، بينما حدد ١٤% انخفاض استجابات العاملين لذلك النوع من التدريب.

كما اجمع كل مدراء العينة على أن شروط التدريب الفعال تتمثل في أن يكون نشاطاً مسيرة وليس مجرد إجراء مؤقت لحل مشكلة ما، كما يجب أن يكون التدريب متكاملاً وموزعاً على كافة المستويات بالفندق. ويتفق ذلك مع عليه (٢٠٠١) في تحديد شروط التدريب الفعال وضرورة أن يكون الهدف من التدريب محدداً وواضحاً طبقاً لاحتياجات الفعلية للمتدربين مع مراعاة أن يكون الهدف موضوعياً وواقعاً وقبلاً للتطبيق، وأن يبدأ التدريب مع بداية الحياة الوظيفية للعامل وأن يستمر معه خطوة بخطوة لتطويره وتنميته بما يتماشى مع متطلبات التطور الوظيفي للموظف، شمول التدريب لجميع الفئات في الهرم الوظيفي، تدرج التدريب في معالجة الموضوعات من الأمور البسيطة إلى الأكثر صعوبة مع مواكبة التطور وتناسب الاحتياجات الفعلية للمتدربين مع مستواهم.

كما أشار ٣٨% من مدراء العينة إلى أن معوقات فاعلية التدريب على حل المشكلات عند التقويض تتمثل في عدم تطبيق المدراء لما تم التدريب عليه، وعدم إتاحة الفرصة لتقويض السلطات بشكل حقيقي. في حين أفاد ٢٩% أن المعوق الأساسي هو عدم وجود برامج جاهزة للتدريب على الاتجاه لذلك المفهوم إضافة إلى عدم السماح بتطبيق مفهوم التقويض بالفندق، بينما أرجع ١٩% من مدراء العينة أن عدم فاعلية التدريب ترجع إلى خوف

هذا وأشار ٧٦% من مدراء العينة أنه يتم تدريب مدراء الأقسام ومساعديهم والمستشارين على اتخاذ القرارات وحل مشكلات العملاء. بينما حدد ٢٤% من مدراء العينة أنه يتم تدريب الصغار الأول من العاملين على اتخاذ القرارات وحل مشكلات العملاء عند تقويض السلطات بشكل مستمر ودائم.

كما يوضح ٨٠% من مدراء العينة أن الطريقة المتبعة لتدريب العاملين على اتخاذ القرارات وحل مشكلات العملاء تتم بواسطة المدير المباشر من خلال السماح للعاملين بتجويه كافة الأسئلة المتعلقة بأنواع المشكلات التي يمكن حلها حتى يتكون لديهم انتباع عن تلك المشكلات مع أعطاء الفرصة لهم لاتخاذ بعض القرارات في حلها. بينما حدد ٢٠% من مدراء العينة أن أسلوب تدريب العاملين يجمع بين التدريب بعيداً عن مكان العمل والتدريب في مكان العمل. وهنا يشير Lashley (٢٠٠١) إلى أن طريقة التدريب المثالية على اتخاذ القرارات وحل المشكلات عند تقويض العاملين يعتمد بالدرجة الأولى على التدريب في مكان العمل والذي يتركز على الأمور التقنية والفنية التي يتعرض لها العاملون في ظروف العمل العادي، التدريب بعيداً عن كان لعمل بهدف زيادة انتقاء وولاء العاملين للمنشأة وتحسين معارفهم بالخدمات المقدمة ومهارات الاتصال المباشر مع العملاء.

أفاد ٤٨% من مدراء العينة أن استجابات العاملين لذلك النوع من التدريب عالية جداً وذلك لأنها تعد فرصة للترقي وتحمل مسؤوليات أكبر. هذا بينما أشار ٣٨% من مدراء العينة إلى تفاوت استجابات العاملين وذلك تبعاً لخبرة العامل والموافق

المدراء إلى أن تقييم فاعلية السلطات الممنوحة للعاملين تعتمد على قياس كفاءة أداء العاملين المفوض إليهم سلطة اتخاذ القرار من خلال التقارير الكتابية، وحدد ٩% من المدراء أن كفاءة فاعلية تقويض العاملين تقاس من خلال المتابعة الشخصية للمدير عن مدى نجاح الموظف في القرارات المتخذة وتأدية الأعمال المكافأة بهـ ٩%.

معها، ولكن من الصعب تحديد مدى نجاح أسلوب الحل للمشكلات التي تم التعامل معها.

ويقترح ٣٢% من العاملين تعليم مفهوم التقويض ووضع مفهوم واضح ومحدد له مع إشراف غرفة المنتجات الفندقية عليه ووضع مقاييس ومعايير ثابتة لتقدير فاعليته باعتباره أحد محدّدات الجودة. ويرى ٣٢% من المدراء ضرورة وجود معيار ثابت لتقدير مدى نجاح الشخص المفوض إليه السلطة بشكل صحيح مع عدم معاقبة الموظف إذا أخطأ لأول. بينما ابدي ٦٢% من المدراء أن يكون التقييم عن طريق قياس الأرباح المحققة للعاملين بالأقسام التي تفرض العاملين مع تسجيل ذلك وتوثيقه في التقييم الكافي وذلك كل ثلاثة أشهر لمتابعة الأداء بشكل مستمر. كما أوصى ٥% من المدراء العينة عمل مقارنة بين الأقسام التي تفرض والأقسام التي لا تفرض عاملتها والربط بين ذلك ومستوى الأداء والإنتاجية بكل قسم، وعند مقارنة أخرى على مستوى الفنادق التي تفرض والتي لا تفرض عاملتها والربط بين ذلك ومعدلات رضا العملاء.

العاملين من اتخاذ القرار بسبب عدم شرح المدرب لمفهوم التقويض بطريقة صحيحة. وحدد ١٤% من المدراء عدم وجود سياسة تحفيزية لإلزام العاملين بالتدريب وتطبيق ما تم التدريب عليه.

هذا كما أفاد ٧٢% من مدراء العينة عدم وجود طريقة محددة لقياس فاعلية التقويض الممنوح للعاملين، في حين أشار ٩% من

المدراء أنه يتم تقييم فاعلية التقويض الممنوح للعاملين من خلال متابعة شكاوى العملاء التي تقدم للإدارة عن مستوى جودة الخدمات المقدمة وبالتالي تحديد مدى كفاءة العاملين في إنجاز المهام المفروضة إليهم.

كما أرجع باقي المدراء في العينة أن المعيوق الأساسي الذي يمنع من وجود أداة قياس لتقدير فاعلية التقويض تتمثل في صعوبة قياس جودة القرارات المتخذة من العاملين إلى جانب عدم ملموسية التقويض مما يزيد من صعوبة وجود أداة لذلك. وينتفق ذلك مع آراء كل من Hope and Muhleman (١٩٩٨) حيث أوضحوا أن هناك العديد من الصعوبات التي تحدد مدى جودة الخدمة المقدمة وذلك لأنها تعتمد على تقديم خدمات غير ملموسة إضافة إلى تفاوت درجة الرضا وتوقعات العملاء من نوعية الخدمات المقدمة تبعاً لتوقعاتهم واحتياجاتهم وخبراتهم. ويضيف Hope and Muhleman (١٩٩٨) أنه من السهل تحديد عدد المشكلات التي يمكن للعاملين التعامل

وفيما يلي ملخص النسب المئوية لأهم آراء المدراء في المجموعة الثانية من الأسئلة.

العنصر	النسبة المئوية
١ - تدريب العاملين على اتخاذ القرارات وحل المشكلات.	٢٤% يتم تدريب الأول من العاملين على اتخاذ القرارات.
٢ - طرق تدريب العاملين على اتخاذ القرارات وحل المشكلات عند التقويض.	٧٦% يتم تدريب مدراء الأقسام ومساعديهم فقط على اتخاذ القرار.
٣ - استجابة العاملين للتدريب.	٨٠% يتم تدريب العاملين في مكان العمل عن طريق المدير المباشر.
٤ - المعوقات التي تقلل من فاعلية التدريب.	٢٠% يتم تدريب العاملين في مكان العمل وبعيداً عن مكان العمل.
المدراء لما تم التدريب عليه.	٤٨% أفادوا بأن استجابة العاملين عالية.
	٣٨% أشاروا إلى تفاوت استجابات العاملين تبعاً للخبرة.
	١٤% أشاروا إلى انخفاض استجابة العاملين لذلك النوع من التدريب.
	٣٨% أفادوا بأن السبب الأساسي هو عدم تطبيق المدراء لما تم التدريب عليه.
٢٩% أفادوا بعدم وجود برنامج لتدريب العاملين على الاتجاه لذك المفهوم في الإدارة.	٢٩% أفادوا بعدم وجود برامج لتدريب العاملين على الاتجاه لذك المفهوم في الإدارة.
	١٩% أشاروا إلى عدم فهم العاملين نتيجة عدم شرح المدرب للتقويض بطريقة صحيحة.
	١٤% أشاروا إلى عدم وجود سياسة تحفيزية لإلزام العاملين بالتدريب.
	٧٣% أفادوا بعدم وجود طريقة محددة لقياس فاعلية التقويض الممنوح للعاملين.
٩% أفادوا باعتمادهم على التقارير الكتابية التي تقدم عن كفاءة أداء العاملين المفوض إليهم سلطة اتخاذ القرار.	٩% أفادوا باعتمادهم على التقارير الكتابية التي تقدم عن كفاءة أداء العاملين المفوض إليهم سلطة اتخاذ القرار.
	٩% أفادوا بمتابعة المدير للعاملين عن طريق نتائج القرارات التي يتخذها العاملون.

• أفادوا بأن قياس تقويض العاملين يتم من خلال متابعة شكاوى العملاء التي تقدم للإدارة عن مستوى الخدمة المقدمة.	٦ - المعوقات التي تمنع من وجود أداة لقياس فاعلية التقويض للعاملين.
• وأشار باقي مدراء العينة صعوبة وجود أدلة لقياس جودة القرارات المتخذة من قبل العاملين وعدم ملموسيّة التقويض.	٧ - المقترنات لتحسين أسلوب التقييم.
• أفادوا بتعزيز مفهوم التقويض مع إشراف غرفة المنشآت الفندقيّة على وضع مقاييس ومعايير ثابتة للتقييم.	
• أفادوا بوجود معيار ثابت لقياس فاعلية التقويض.	
• وأشاروا بقياس الأرباح المحققة من العاملين مع توثيق ذلك ومتابعته كل ٣ أشهر.	
• أفادوا بمقارنة بين الأقسام التي تفرض والتي لا تفرض وكذلك المفاضلة بين الفنادق وبعضها.	

ملخص النسب المئوية والتكرارات لأهم آراء العاملين في استمرارات الاستبيان الموزعة:  
مدى سلطة العاملين في فنادق العينة محل الدراسة

سلطة مطلقة لتخاذل القرار	اتخاذ القرار بعد استشارة المدير	تنفيذ التعليمات بعد الاستشارة	تنفيذ التعليمات	مدى سلطة العاملين في فنادق العينة	
				سلطة العاملين في اتخاذ القرار في حل مشكلات العملاء	ت
11	90	112	218		
% 2.5	% 20.9	% 26	% 50.6	%	

(%) ٢٠,٩)، ثم العاملون الذين لديهم تقويض لاتخاذ قرارات فورية لحل مشكلات العملاء دون الرجوع للمدير وهي النسبة الأدنى (%) ٢,٥) من العاملين.

يوضح لنا الجدول السابق لنا أن مدى سلطة نصف العاملين في العينة (%) ٥٥,٦) تنفيذ تعليمات وقرارات المدير والتي تعنى غياب مبدأ تقويض العمالة، بينما النصف الآخر من العاملين (%) ٤٩,٤) ينال لهم قدر من السلطة يتراوح بين القدرة على تنفيذ تعليمات المدير بعد استشارة العاملين في حل المشكلة بنسبة (%) ٦٢٦)، إلى القادرین على اتخاذ القرار في حل المشكلة ولكن بعد استشارة المدير بنسبة

موافق جداً	موافق	لا أعرف	رائفن	رفض جداً	مدى فاعلية تقويض العاملين في فنادق العينة	
					تنفيذ أهداف وسياسات الفندقي	المدير هو صاحب سلطة لاتخاذ القرار
97	162	19	101	52	ت	الشعور بالتأثير في سياسات الإدارة وان
% 22.5	% 37	% 4.4	% 23.4	% 12.1	%	العامل هو أحد أصول العمل
204	156	4	23	44	%	مقدار العربية لاتخاذ قرار وفقاً لسياسة
% 47.4	% 36.2	% 0.9	% 5.3	% 10.2	%	العمل
82	68	13	121	147	ت	
% 19	% 15.8	% 3	% 28.1	% 34.1	%	
64	92	20	116	139	ت	
% 14.8	% 21.3	% 4.6	% 27	% 32.3	%	

#### مدى فاعلية تقويض العاملين في فنادق العينة محل الدراسة

كما أن أكثر من نصف العاملين في فنادق العينة محل الدراسة (%) ٦٢,٢) لديهم قناعة بعد الشعور بالتأثير في سياسات الإدارة وأنهم مجرد أدوات يمكن الاستغاء عنهم وتقوم الإدارة من خلالهم بتنفيذ أهدافها مقارنة بالمواقفين على ذلك (%) ٣٤,٨). يتضح من المؤشرات السابقة أن نسبة (%) ٥٩,٣) من العاملين ليس لديهم قدر من الحرية لاتخاذ قرار في حل مشكلات العملاء مقارنة بـالمواقفين على ذلك (%) ٣٦,١) من العاملين

يوضح لنا الجدول السابق مدى فاعلية تقويض العاملين والتي تعتمد على أربعة أبعاد أساسية هي مدى سلطة العاملين ، مقدار الحرية في اتخاذ القرار، التأثير في القرارات المتخذة ، الإحساس بالقيمة في العمل. فبالنسبة لتنفيذ أهداف وسياسات الفندقي كانت نسبة الرافضين (%) ٣٥,٥) وكانت نسبة الموافقين (%) ٦٠,١) من العاملين في العينة. كما تركزت سلطة اتخاذ القرارات في أيدي المدراء وسيادة الفكر التقليدي في الإدارة بناء على نسبة الموافقين (%) ٨٣,٦) مقارنة بالرافضين (%) ١٥,٥) من العاملين.

#### فوائد تقويض العاملين

فوائد تقويض العاملين	الترتيب	موافق جداً	رائفن	لا أعرف	موافق	موافق جداً
----------------------	---------	------------	-------	---------	-------	------------

١	294	114	12	7	4	ت	١. تحسين جودة الخدمات المقدمة وزراعة رضا العملاء
	% 68.2	% 26.0	% 2.8	% 1.6	% 0.9	%	
٢	٢٦١	١٦٣	١٢	١٢	٣	ت	٥. تأهيل العاملين لتحمل مسؤوليات أكبر
	% ٥٥.٩	% ٣٧.٨	% ٢.٨	% ٢.٨	% ٠.٧	%	
٣	212	189	15	10	5	ت	١. زيادة شعور العاملين بالأهمية والتأثير في بيئة العمل
	% 49.2	% ٤٣.١	% 3.5	% 2.3	% 1.1	%	
٤	256	135	19	14	7	ت	٣. تطوير المستوى الشخصي للعاملين وزيادة الابتكار
	% 59.4	% 31.3	% 4.4	% 3.2	% 1.6	%	
٥	٢١٢	١٧٢	١٦	١٩	١٢	ت	٢. تقليل معدلات ترك العمل وزيادة رضا العاملين
	% ٤٩.٢	% ٣٩.٩	% ٣.٧	% ٤.٤	% ٢.٨	%	
٦	202	178	20	20	11	ت	٦. تخفيف العبء على المدير للاهتمام بالمسائل الكبرى
	% 46.9	% 41.3	% 4.6	% 4.6	% 2.6	%	

يظهر الجدول السابق فوائد تقويض العاملين و جاءت هذه الفوائد مرتبة تبعاً للنسب المئوية كما يلي:

- ٤- تطوير المستوى الشخصي للعاملين وزيادة الابتكار.
- ٤- تحسين جودة الخدمات المقدمة وزراعة رضا العملاء.
- ٥- تأهيل العاملين لتحمل مسؤوليات أكبر.
- ٥- تقليل معدلات ترك العمل وزيادة رضا العاملين.
- ٦- تخفيف العبء عن المدير للاهتمام بالمسائل الكبرى.
- ٦- زيادة شعور العاملين بالأهمية والتأثير في بيئة العمل.

#### معوقات تقويض العاملين

معوقات تقويض العاملين							
الترتيب	موقع جد ا	موقع	موقع	لا أعرف	رفض	رفض جد ا	
١	١٣١	١٧١	٤٤	٥٠	٣٥	ت	٦. قلة العائد والتقدير المنوح للعاملين لنقل السلطات المفروضة
	% ٣٠.٤	% ٣٩.٧	% ١٠.٢	% ١١.٦	% ٨.١	%	
٢	١٢٦	١٦٥	٦٤	٤٦	٣٠	ت	١. اعتقاد المدير أنه يقوم بالأعمال بشكل لفظي
	% ٢٩.٢	% ٣٨.٣	% ١٤.٨	% ١٠.٧	% ٧	%	
٣	١٥٩	١٣٠	٤٤	٥٥	٤٣	ت	١. رغبة المدير في الاحتفاظ بالسلطة
	% ٣٦.٩	% ٣٠.٢	% ١٠.٢	% ١٢.٨	% ٩.٩	%	
٤	١٣٨	١٤٥	٦٢	٤٧	٣٩	ت	٧. عدم وضوح مفهوم التقويض للمدراء والعاملين
	% ٣٢	% ٤٣.٦	% ١٤.٤	% ١١	% ٩	%	
٥	١٢٧	١٥١	٤٤	٦١	٤٨	ت	٥. قلة أساليب المتابعة والاتصال للسلطات المفروضة
	% ٢٩.٥	% ٣٥	% ١٠.٢	% ١٤.٢	% ١١.١	%	
٦	٧٧	١٢٢	٣٥	٨٨	١٠٩	ت	٤. خوف العاملين من الانتقاد واللوم نتيجة اتخاذ قرار خطأ
	% ١٧.٩	% ٢٨.٣	% ٨.١	% ٢٠.٤	% ٢٥.٣	%	
٧	٦٥	١٠٢	٣٩	١٠٠	١٢٥	ت	٣. الاعتماد الزائد للعاملين على المدير بسبب نقص المعلومات والخبرة
	% ١٥.١	% ٢٣.٧	% ٩	% ٢٣.٢	% ٢٩	%	

يظهر الجدول السابق معوقات تقويض العاملين في صناعة الضيافة و جاءت هذه المعوقات مرتبة تبعاً للنسب المئوية كما يلي:

- ١. قلة العائد والتقدير المنوح للعاملين لنقل السلطات المفروضة
- ٢- اعتقاد المدير أنه يقوم بالأعمال بشكل أفضل.
- ٣- رغبة المدير في الاحتفاظ بالسلطة.
- ٤- عدم وضوح مفهوم التقويض للمدراء والعاملين.
- ٥- قلة أساليب المتابعة والاتصال للسلطات المفروضة.
- ٦- خوف العاملين من الانتقاد واللوم نتيجة اتخاذ قرار خطأ.
- ٧- الاعتماد الزائد للعاملين على المدير بسبب نقص المعلومات والخبرة.

تدريب العاملين على اتخاذ القرارات وحل مشكلات العملاء عند التفويض				
لا		نعم		%
292	139	ت	%	
% 67.7	% 32.3	%	%	٧. هل يتم تدريب العاملين على اتخاذ القرارات وحل مشكلات العملاء
طرق أخرى لتدريب العاملين	الاثنان معاً	خارج مكان العمل	في مكان العمل	٨. طرق التدريب المتبعة على حل المشكلات واتخاذ القرارات
١	٣١	٢	١٠٥	ت
% 0.7	% 22.3	% 1.5	% 75.5	%

## تدريب العاملين على اتخاذ القرارات وحل المشكلات

كما أن (٥٧,٥%) من العاملين يتم تدريبيهم في مكان العمل عن طريق المدير المباشر، و(١,٥%) يتم تدريبيهم خارج مكان العمل، و(٢٢,٣%) منهم يتم تدريبيهم في مكان العمل عن طريق المدير المباشر وكذلك عن طريق مدراء التدريب خارج مكان العمل، في حين حدد وأوضح (٠٠,٧%) من العاملين بأن أسلوب التدريب المتبعة يكون عن طريق أعداد الأبحاث والمقالات التي تتناول موضوع التدريب.

يظهر الجدول السابق نتائج تدريب العاملين على اتخاذ القرار وحل مشكلات العملاء عند التفويض كما يلي: أن النسبة الأدنى من العاملين (٣٢,٣%) يتم تدريبيهم على حل مشكلات العملاء، بينما الغالبية (٦٧,٧%) لا يتم تدريبيهم على اتخاذ القرارات، كما أن حل المشكلات يمشي بخطوات بطئية وليس على المستوى المطلوب.

تقييم فاعلية التفويض المنووح للعاملين				
لا		نعم		%
292	139	ت	%	
% 67.7	% 32.3	%	%	٩. هل يتم تقييم فاعلية التفويض المنووح للعاملين
طرق أخرى	نتائج القرارات المتداولة من العاملين	شكاوى العملاء عن جودة الخدمات المقدمة	تقييم أداء العاملين الشخصيين	تابع الجدول
٣	٢١	٢٢	٩٠	ت
% ٢,٢	% ١٧,٣	% ١٥,٨	% ٦٤,٧	%
كل سنة	كل ستة أشهر	كل ثلاثة أشهر	بعد كل مهمة	أ. الأسلوب المتبوع في التقييم
٦٢	١٦	٢٨	٣٣	ت
% ٤٥	% 11.5	% 20.2	% 22.7	%
ب. فترة التقييم				

## تقييم فاعلية التفويض المنووح للعاملين

نتائج القرارات التي يتخذها العاملون على مستوى الأداء الفندقي، بينما أظهر (٢٠,٢%) أنه يتم تقييم فاعلية التفويض من خلال الأرباح التي يتحققها العاملون للنحو كوسيلة لقياس مدى فاعلية التفويض. أظهرت آراء العاملين أنه يتم تقييم فاعلية التفويض بعد كل مهمة يتم إنجازها (٢٣,٧%), بينما أشار (٢٠,٢%) منهم بأنه يتم تقييم فاعلية التفويض المنووح للعاملين كل ثلاثة أشهر، وحدد (١١,٥%) من العاملين بأنه يتم تقييم فاعلية هذه السلطات كل ستة أشهر، وأشار (٤,٦%) من العاملين أنه يتم تقييم فاعلية السلطات المنوحة للعاملين كل سنة من خلال استماراة التقييم السنوية التي تتضمن أداء العاملين ككل.

يظهر الجدول السابق تقييم فاعلية التفويض المنووح للعاملين في صناعة الضيافة، وجاءت آراء العاملين الذين لجأوا عليهم الاستبيان كما يلي: (٣٢,٣%) من العاملين يتم تقييم فاعلية التفويض المنووح إليهم، ومن ناحية أخرى (٦٧,٧%) منهم لا يتم تقييم فاعلية التفويض المنووح إليهم. كما أن (٦٤,٧%) من العاملين يتم تقييم فاعلية التفويض بناء على تقييم الأداء الشخصي عن طريق التقارير الكتابية، وأشار (١٥,٨%) من العاملين إلى أنه يتم تقييم فاعلية التفويض من خلال شكاوى العملاء المقدمة للإدارة حول جودة الخدمات المقدمة بالفندق، بينما أشار (١٧,٣%) إلى أنه يتم تقييم فاعلية التفويض من خلال تأثير التوصيات:

التقويض في صناعة الضيافة لتحقيق المزايا المرجوة منه وترتكز على:

- أ- تنمية القدرات المهارية والمعرفية لدى الصفوف الأولى من العاملين لفهم سياسة التقويض وأساليب حل مشكلات العملاء.
- ب- دعم وسائل التواصل بين المدربين والمتدربين لاستيعاب الأهداف العامة للتدريب، مع متابعته باستمرار وتطويره لتحقيق أهداف الفندق.
- ج- وضع بعض الاختبارات والمقاييس العملية للتأكد من فهم العاملين لسياسة التقويض بشكل صحيح.
- د- ضرورة وجود آلية لقياس مدى فاعلية تقويض العمالة على فترات متقاربة مع توثيق ذلك وكتابته بشكل دوري من خلال:

  - أ- قياس الأداء الشخصي للعاملين المفوض إليهم سلطة اتخاذ القرار من خلال مدى النجاح في حل الشكاوى التي يتم التعامل معها وعدد الأخطاء التي يتم ارتكابها أثناء حل المشكلات والوقت المستغرق في حل المشكلة.
  - ب- قياس رضاء العاملين عن نسب مشاركتهم في السياسات المتتبعة والتاثير في القرارات المتخذة.
  - ج- وضع الفنادق لشروط ومواصفات العاملين عند الاختيار والتتعيين بما يتلاءم مع فلسفة التقويض.
  - د- إشراف وزارة السياحة وغرفة المنتشات الفندقية على تطبيق مبادئ التقويض الفعالة في الفندق باعتباره أحد محددات الجودة.
  - هـ- يعد مفهوم تقويض العمالة أحد المفاهيم الإدارية المستخدمة حديثاً في مجال الإدارة الفندقية ومع ذلك فهناك قلة في الدراسات والأبحاث العربية التي تناقش ذلك الموضوع، وأدعوا الباحثين والدارسين لتوسيعه مزيد من الضوء على هذا المفهوم

- ضرورة زيادة نسب مشاركة العاملين في القرارات المتخذة وسياسات العمل المتبعه وأتباع سياسة الباب المفتوح من خلال توفير المعلومات الكافية والاستماع للمشكلات والشكوى التي تواجه العاملين.
- ضرورة وجود سياسة واضحة ومحددة حول تقويض العاملين تستند إلى:
  - أ- اعتبار تقويض العمالة سياسة دائمة ومستمرة وليس كاتجاه شكلي في منح العاملين السلطات للمهام المفروضة.
  - ب- ارتباط السلطة المفروضة للعاملين بالمسؤولية مع التكافؤ بينهما مع توفير كافة الصلاحيات للمفوض إليه حتى يتمكن من الابتكار والتجديد في أساليب حل مشكلات العملاء.
  - ج- إيجاد نظام فعال للحوار يشجع العاملين على تقبل مزيد من السلطات والصلاحيات المفروضة ويقلل من خطر تداخل المصلحة الذاتية في القرارات المتخذة.
  - د- توفر عنصر الثقة المتبادلة بين المدراء والعمالين والتأكيد على أن الجميع يعمل لتحقيق هدف واحد.
- توفير التنمية المرئية للعاملين عن مستوى الأداء بشكل متكرر لتحسين جودة القرارات المتخذة مع تحديد طرق المتابعة للأعمال التي يتم تقويضها وأسلوب العمل الجديد.
- الرابط بين أثر تطبيق التقويض للعاملين وبين النتائج الملمسة كالإيرادات المحققة للفندق وعدد الشكاوى التي يتم التعامل معها والوقت المستغرق في حل تلك المشكلات، وبين النتائج غير الملمسة كرضاء العاملين عن مشاركتهم في اتخاذ القرارات ورضا العملاء في تلبية طلباتهم ورغباتهم.
- ضرورة تصميم برامج تدريبية في مكان العمل وخارج مكان العمل تستهدف توعية كل من المدراء والعمالين بأهمية

#### **مراجع باللغة العربية:**

- ٥- شحادة، نظمي ، الجبوسي، محمد ، البasha، محمد والحلبي، رياض (٢٠٠٠) إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ٦- عليوه، السيد (٢٠٠١) تحديد الاحتياجات التدريبية، الطبعة الأولى، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
- ٧- المرسى، جمال الدين محمد (٢٠٠٣) الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية : المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- ٨- هلان، محمد عبد الفتى حسن (١٩٩٩) مهارات إدارة الأداء: معايير وتطبيقات الجودة في الأداء، الطبعة الثانية، مركز تطوير الأداء والتنمية، بدون ناشر.

- ١- أفندي، عطية حسين (٢٠٠٣) تمكين العاملين: مدخل للتحسين والتطوير المستمر، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ٢- بدران، نبيل علي علي أحمد (٢٠٠٥) تقييم تقويض السلطة للعاملين وأثرها على انتماء العاملين وجودة الخدمات المقدمة في فنادق الخمس نجوم بالقاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة فرع الفيوم.
- ٣- بروكس، جل (٢٠٠١) قدرات التدريب والتطوير: دليل على، ترجمة: عبد الإله إسماعيل كتبى، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة.
- ٤- توفيق، عبد الرحمن (٢٠٠٤) منهج مهارات التدريب (متقدم): تطوير استراتيجيات التدريب، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك".

#### **ثانياً مراجع باللغة الإنجليزية**

- ١-Black, J. S. and Porter, L. P. (2000) Management: Meeting New Challenges, New Jersey: Prentice-Hall.

- 12-Neher, J. C. and Natale, S. M. (1997) Empowerment in Work and Welfare: a comparison between Employment issues and Human Services practices, Empowerment in Organizations, Vol. 5 No. 1, MCB University Press, pp. 26-32.
- 13-Nesan, L. J. and Holt, G. D. (2002) Assessment of organizational involvement in Implementing Empowerment, Integrated Manufacturing System, Vol. 13 No. 4, MCB UP Limited, pp. 201-211.
- 14-Robbins, T. L., Crino, M. D. and Fredendall, L. D. (2002) An integrative Model of the Empowerment Process, Human Resource Management Review, Vol. 12, Elsevier Science, pp. 419-443.
- 15-Smith, M. K. (1998) Empowerment Evaluation: Theoretical and Methodological Considerations, Evaluation and Program Planning, Vol. 21, Elsevier Science Limited, pp. 255-261.
- 16-Ugboro, I. O. and Obeng, K. (2000) Top Management Leadership, Employee Empowerment, Job Satisfaction, and Customer Satisfaction in TQM Organizations: an Empirical Study, Journal of Quality Management, Vol. 5, Elsevier Science, pp. 247-272.
- 17-Yagil, D. and Gal, I. (2002) The role of Organizational Service Climate in Generating Control and Empowerment among Workers and Customers, Journal of Retailing and Consumer Services, Vol. 9, Elsevier Science Limited, pp. 215-226.
- 28-Yip, J. S. L. (2000) Quality Service Success – Property Management Development to Empowerment: a Hong Kong analysis, Structural Survey, Vol. 18 No. 4, MCB University Press, pp. 148 -154.
- Leadership & Organization Development Journal, Vol. 19 No. 5, MCB University Press, pp. 264-274.
- 3-Davison, R. and Martinsons, M. G. (2002) Empowerment or Enslavement?: A case of process-based Organizational Change in Hong Kong, Information Technology & People, Vol. 15 No. 1, MCB UP Limited, pp.42-59.
- 4-Dessler, G. (2004) Management: Principles and Practices for Tomorrow's Leaders, 3<sup>rd</sup> Edition, New Jersey: Pearson Education.
- 5-DuBrin, A. J. (2006) Essentials of Management, 7<sup>th</sup> Edition, Thomson South-Western.
- 6- Klagge, J. (1998) The Empowerment Squeeze –Views From the Middle Management Position, Journal of Management Development, Vol. 17 No. 8, MCB University Press, pp. 548 -558.
- 7-Lashley, C. (2001) Empowerment: HR Strategies for Service Excellence, First Published, Oxford: Butterworth-Heinemann.
- 8-Littrell, R. F. (2007) Influences on Employee Preferences for Empowerment Practices by the Ideal Manager in China, International Journal of Intercultural Relations, Vol. 31, Elsevier Limited, pp. 87-110.
- 9-Luthans, F. (2002) Organizational Behavior, 9<sup>th</sup> Edition, New York, McGraw-Hill Companies.
- 10-Matthews, R. A., Michelle, Wendy, D. and Cole, S. G. (2003) The Organizational Empowerment Scale, Personal Review, Vol. 32 No. 3, MCB UP Limited, pp. 297-318.
- 11-Melhem, Y. (2004) The Antecedents of Customer-Contact Employees' Empowerment, Employee Relations, Vol. 26 No. 1, Emerald Group Publishing Limited, pp. 72-93.

### الملخص الانجليزي

The concept of empowerment is one of the management techniques that is widely used as a way to deal with the requirements of global action and as a method for activating the management plans and organizational aspects in general and in tourism sector in particular.

So this research aims at studying the effectiveness of empowerment in the hospitality industry in Egypt, suggesting a clear methodology of training methods and tools used for evaluating the effectiveness of empowerment.

Methodology of the research depended on the Secondary data which were collected from previous studies, and The primary data collected through depth face to face interview with the front office, food and beverage, house keeping managers, in addition to training and human resources managers. Questionnaire form was distributed to a random sample employees in (25) five star hotels and resorts in Sharm El-Sheikh.

The results showed that the participation of the employees in making decisions was confined to the routine and simple tasks. Empowering employee as a concept in hospitality industry relied on formal practice of empowerment, lack of employees training on making decision and resolving customers' problems. So the study recommended the necessity of increasing the employees participation in making the decisions and policies and following open door policy through the provision of adequate information and listening to complaints and problems that employees face. There must be a clear and integrated policy about empowerment. Also there is a need for designing training programs in and off the job to educate and train both managers and employees about the importance of empowerment in the hospitality industry. Also it seems necessary to find a written mechanism to evaluate the effectiveness of empowerment to the employees at close intervals and periodically. The ministry of tourism and hotel association should Support applying effective empowerment as being one of the quality limits.